

التطور السياسي ونظريات العقد الاجتماعي في البحرين¹

على خلفية الأزمة السياسية التي شهدتها مملكة البحرين خلال السنتين الماضيتين تكررت دعوات أطراف مختلفة لصياغة وثيقة سياسية جديدة تحكم العلاقة بين السلطة والمجتمع، وذلك في محاولة لخروج بإجماع شعبي من خلال عملية استفتاء تعيد التأسيس لمنظومة سياسية جديدة.

وتزامنت هذه الدعوات مع ظهور كتابات أكاديمية غربية، وإلقاء خطب دينية على المنابر تشير جميعها إلى أن المخرج الوحيد للأزمة في البحرين يكمن في صياغة وثيقة سياسية جديدة، وذلك في إشارة إلى فكرة: "العقد الاجتماعي" التي ظهرت لدى فلاسفة اليونان قبل أكثر من 2500 سنة، ثم تولى علماء الاجتماع في أوروبا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر تطويرها إلى نظرية تحلل وسائل تحقيق التوافق المجتمعي لحماية المصلحة المشتركة عبر تأسيس سلطة حاكمة، وتأتي تلك النزعة -وفق رؤية المنظرين الغربيين- لتعكس تطور المجتمع من البدائية إلى النضج الذي يظهر في تنامي الحس الجماعي بوجود مصلحة مشتركة تتغلب على المصالح الفردية.

وعلى الرغم من اختلاف منظري الغرب مثل: توماس هوبز (1588-1679م) وجون لوك (1632-1704م) وجان جاك روسو (1712-1778م)، في تشخيص مستوى البدائية لدى المجتمعات، وفي تحديد نمط الأنظمة السائدة في مرحلة ما قبل "النضج السياسي"، وفي الدوافع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المفضية إلى صياغة "العقد الاجتماعي"؛ إلا أنهم اتفقوا على أن التحولات الكبرى في المجتمعات لا بد وأن تُنتج عقداً اجتماعياً يحكم العلاقة بين السلطة والمجتمع.

وبناء على هذا المفهوم؛ ظهرت في الصحافة الغربية مجموعة من المقالات التي تحلل الوضع السياسي في البحرين وتدعو إلى صياغة عقد اجتماعي يحكم العلاقة بين السلطة والمجتمع، ويمكن استعراض أبرز هذه الكتابات فيما يلي:

- نشرت مجلة "كريستيان ساينس مونيتور" مقالاً بتاريخ 21 فبراير 2011 يحلل فيه الصحفي "ريموند باريت" أسباب الأزمة السياسية في البحرين،² مشيراً إلى وجود عقد اجتماعي غير مكتوب بين المجتمعات والأسر الحاكمة في الخليج العربي في الفترة الحديثة، حيث تقوم السلطة بتوفير الخدمات الأساسية كالسكن والرعاية الصحية والتعليم والوظائف مدى الحياة،

¹ نشرت هذه الدراسة في: صحيفة أخبار الخليج، السنة 38، العدد 12822، 1 مايو 2013، ص 25.

² Raymond Barrett, 'How a broken social contract sparked Bahrain protests', The Christian Science Monitor, February 21, 2012.

وذلك في مقابل: "تنازل الشعوب عن حقوقها وقبولها بأنظمة أوتوقراطية لا تتمتع بأي تمثيل شعبي!"

ورأى باريت أن: "فشل" السلطة السياسية في توفير الخدمات الأساسية قد أدى إلى إضعاف شرعية هذه الأسر، كما أدى التدهور الاقتصادي إلى تحرك الشعب للمطالبة بحقه السياسي!

ولا شك في أن باريت قد جانب الصواب في تحليله لطبيعة العلاقة بين السلطة والمجتمع في دول الخليج العربي، وخالف التحليلات الاقتصادية الرصينة التي رأت أن استقرار الأوضاع الاقتصادية في الخليج العربي هي من أهم العوامل التي جنبت تلك الدول المضاعفات الأسوأ للثورات الشعبية التي شهدتها الجمهوريات في المنطقة العربية.

أعادت قراءة هذا المقال إلى الذهن ذكرى لقاء مع باحث أمريكي حاز على شهادة الدكتوراه عن البحرين من جامعة أمريكية مرموقة، ولما سئل الباحث عن دوافع مخالفته لما كتبه كبار الباحثين الغربيين منذ جون لوريمر الذي صنف كتابه الشهير "دليل الخليج"، أجاب هذا الباحث أنه لا يعرف لوريمر وبأنه لم يسمع بكتاب "دليل الخليج" من قبل!

وقد تضاعفت حالة الدهشة لدى الحضور عندما علموا أن هذا الباحث قد أنشأ مدونة تتناول الحديث عن المجتمع البحريني، وذلك على الرغم من عدم معرفته بوجود مصادر غربية أساسية تتناول تطور المجتمعات الخليجية في القرن العشرين.

- وفي مقابل هذا العجز المفرط عن استيعاب طبيعة الأزمة السياسية وخلفياتها؛ ظهرت في شهر يونيو 2012 دراسة للباحثة البريطانية "جين كينينمونت" بعنوان: "البحرين ما وراء الجمود"³، والذي تتبعت فيه أسباب اندلاع الأزمة السياسية، واستنتجت أن الوسيلة الأنجع لمعالجة حالة الجمود تكمن في تفاوض الأطراف المتنازعة على تسوية سياسية ينتج عنها عقد اجتماعي بين السلطة والمجتمع، شريطة أن يكون العقد الاجتماعي: "جديداً وشاملاً"، وذلك على نسق التجارب السابقة لإنشاء عقود اجتماعية تتمثل في دستور عام 1973، وفي ميثاق العمل الوطني عام 2001، إلا إنه يتعين في هذه المرحلة معالجة الأخطاء التي وقعت في الحالتين السابقتين والخروج بعقد اجتماعي "ثالث" يركز على تنفيذ إصلاحات شاملة، ويرسخ المساواة الاجتماعية، ويعالج قضايا التمييز، ويعزز سيادة القانون، ويسهم في إصلاح القضاء.

وعلى الرغم من اعتراف الكاتبة بتطور النظام السياسي في البحرين إلا أنها تتحدث عن: "التفاوض على عقد اجتماعي جديد"، وتشير إلى "فشل" العقود الاجتماعية السابقة مما يتطلب إلغائها والتوافق على بديل لها، ووفق هذه الرؤية فإنه لا مانع من استحداث عقد اجتماعي رابع وخامس، خارج الأدوات البرلمانية والنظم الديمقراطية كلما استدعى الأمر، إذ إن الباحثة تشير إلى إمكانية تقديم تنازلات مؤسسية أو إلغاء عقود اجتماعية سابقة دون النظر إلى مفهوم التطور السياسي وأهميته، وتدعو إلى: "تحقيق مكاسب سريعة" لا تتناسب بالضرورة مع

³ Jane Kinninmont, 'Bahrain: Beyond the Impasse', Programme Report , Chatham House, June 2012.

مفهوم التدرج في الإصلاح، كما أنها في الوقت ذاته لا تلتفت إلى معضلة عدم استعداد بعض القوى السياسية للعمل ضمن الأدوات الدستورية المتاحة التي تم التوافق عليها عام 2001.

- وفي 29 أغسطس نشر "كريستوفر ديفيدسون" في صحيفة نيويورك تايمز مقالاً بعنوان: "أهمية العقد الاجتماعي غير المكتوب"⁴، رأى فيه أن العلاقة بين المجتمعات ومؤسسات الحكم في الخليج العربي تقوم على عقد اجتماعي غير مكتوب من أهم ملامحه: توزيع الثروة، وتوظيف الإرث التاريخي والعنصر القبلي لإثبات الشرعية السياسية، وتعزيز دور الدين في ترسيخ السلطة.

ورأى ديفيدسون أن المتغيرات الأخيرة قد تؤذن بتحويلات كبيرة تتعلق بعدم قدرة الأسر الحاكمة في الخليج العربي على الاستمرار في توزيع الثروة فيما يحقق رضى المجتمع، كما أن ظهور نظريات دينية منافسة ستؤدي بالضرورة إلى إضعاف النظرية التقليدية للسلطة وعلاقتها مع الشعب.

وفي هذه الرؤية القاصرة عن استيعاب أهم ملامح التطور السياسي في البحرين؛ يعجز ديفيدسون عن الإشارة إلى وجود نص "مكتوب" في البحرين يحدد العلاقة بين الشعب والحكم متمثلاً في ميثاق العمل الوطني؛ وقد يكون ذلك ناتجاً عن نزوع ديفيدسون -كسابقه باريت- إلى افتراض جمود نظم الحكم الخليجية لمدة قرنين من الزمان، وعدم قدرته على تتبع مشاريع الإصلاح وبرامج التطوير التي تبنتها هذه الأنظمة في العصر الحديث.

لا شك في أن فهم خلفية الباحث تساعد على استيعاب المنطلقات الفكرية لتدوين مثل هذه النظرة السطحية للعلاقة بين السلطة والمجتمع، إذ إن كريستوفر قد دأب على نشر دراسات وأبحاث يبشر فيها "بسقوط" الملكيات الخليجية، ولذلك فإنه يعتمد من خلال هذه الدراسة إلى توظيف نظرية "العقد الاجتماعي" للتدليل على صحة نبؤاته التي تجد بعض من يتفاعل معها في الغرب.

يدعونا ذلك للتأكيد على أن مثل هذه الكتابات الغربية غير المتعمقة قد جاءت كنتيجة طبيعية لتأثر العقل الغربي بحملات إعلامية ذات طابع سياسي تحريضي، وقد ظهر الكثير منها بسبب غياب البحث العلمي الرصين في تطور النظم السياسية والاجتماعية الحديثة في الخليج العربي وسبل تطويرها.

وتكمن المشكلة الرئيسة لدى هذه الكتابات في نزوعها إلى تجاهل تطور النظم السياسية الحديثة، وافتراض البدائية لدى المجتمعات الخليجية، كما أنها تتجاهل تطور العلاقة بين السلطة والمجتمع منذ تأسيس الدولة الخليجية الحديثة في القرن الثامن عشر، ونتيجة لذلك فإنها

⁴ Christopher Davidson, 'The Importance of the Unwritten Social Contract', New York Times, August 29 2012.

تُغفل عناصر مهمة في التطور السياسي والاجتماعي وخاصة فيما يتعلق بالمحركات الإقليمية للصراع.

وفي مقابل الرؤية المعاصرة التي يطرحها بعض الكتاب الغربيين لا بد من التأكيد على أن مملكة البحرين قد شهدت مسيرة طويلة من التطوير والتحديث، وذلك منذ تأسيس حكم العتوب بها عام 1783.

وعلى الرغم من أن الاعتراف بصعوبة الإحاطة بمجمل تاريخ البحرين في هذه الدراسة الموجزة؛ إلا أنه يمكن سوق العديد من نماذج التوافق المجتمعي مع السلطة الحاكمة من خلال استعراض التطور السياسي الذي شهدته نظم الإدارة والحكم، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر: ما أوردته الوثائق البريطانية حول الموقف الشعبي في تحديد العلاقة مع الحكم لدى تولي الشيخ عيسى بن علي حكم البحرين عام 1869؛ ففي خطاب أرسله المقيم السياسي إلى حكومة الهند البريطانية في 2 ديسمبر 1869 أكد لويس بيلي أنه: "كان هناك ترحيب شعبي بقدومه ورفعت فور وصوله الأعلام في المدينة وعلى جميع السفن".⁵

وورد في تقرير صادر عن حكومة الهند البريطانية بتاريخ 11 ديسمبر 1869: أن الشيخ عيسى بن علي: "نصب حاكماً على البحرين دون أي تدخل من جانب السلطات البريطانية ووسط مظاهر الابتهاج الشامل من أهالي البحرين".⁶

وتؤكد روايات المؤرخين البحرينيين ما ذكرته الوثائق البريطانية حيث أشار كل من: ناصر الخيري،⁷ ومحمد علي التاجر إلى أن عملية تنصيب الشيخ عيسى بن علي تمت بإجماع شعبي، وفي ذلك يقول التاجر: "ثم إن المعتمد استشار أهل البحرين فيمن يختارونه حاكماً عليهم فأجمع الكل على طلب الشيخ عيسى بن علي، فكتب إليه المعتمد... ولما التقى بالمعتمد البريطاني عرض عليه هذا رغبة أهل البحرين في توليه عليهم بعد أن عرض عليه الشروط اللازمة لمصلحة دولته بريطانيا العظمى واتفق معه عليها، حينئذ قُدمت إمارة البحرين بالتهليل والتهافت من الجمهور وكان عمر سموه حينئذ إحدى وعشرون سنة".⁸

وعلى إثر الإجماع الشعبي على توليه الحكم؛ بادر الشيخ عيسى بن علي إلى استحداث إصلاحات مهمة في القضاء، فعين الشيخ أحمد بن سلمان الشاخوري قاضياً يقضي على المذهب الجعفري عام 1870، وولى الشيخ محمد بن راشد الحسيني القضاء على المذهب المالكي، وخلفه الشيخ قاسم بن مهزح المالكي، كما قام بوضع أسس الحكم الحديث، واهتم بالتطوير والإصلاح وتنظيم الإدارة الداخلية وتحديث المجتمع؛ ومن ذلك: تأسيس البلديات، وتنظيم ولاية العهد، وتأسيس دائرة الشرطة والمكتب الجمركي، وإصلاح المحاكم، وإنشاء إدارة للتعليم الأهلي والنظامي للبنين والبنات، وإنشاء النظام الصحي والمستشفيات، كما شهدت

⁵ Rush, A.E. ed. (1991) "The Ruling Family Bahrain: of Al-Khalifah" in **Ruling Families of Arabia**, Archive Editions, London, Redwood Press Ltd. p. 27.

⁶ لوريمر (2005) دليل الخليج، القسم التاريخي، 192/3.

⁷ ناصر الخيري (2003) قلاند النحرين في تاريخ البحرين. ص 367.

⁸ محمد علي التاجر (1994)، عقد اللال في تاريخ أوام، البحرين: مؤسسة الأيام، البحرين. ص.ص 143-

البحرين في عهده حراكاً مجتمعياً ملحوظاً فظهرت الأندية الرياضية والعلمية والثقافية، منها: النادي الإسلامي عام 1910، ونادي إقبال أول عام 1913، والنادي الأدبي عام 1920، والمنتدى الإسلامي عام 1928.⁹

ويمكن تتبع تطور العلاقة بين الحكم والشعب من خلال استعراض نماذج أخرى في العصر الحديث، ومن أبرزها دور المجتمع في تحديد الهوية السياسية للبحرين عام 1970، وذلك عندما أوفد الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك "يوثانت" مبعوثه الشخصي "فيتوريو وينسبير جيوشاردي" على رأس لجنة تم تشكيلها لزيارة البحرين والتعرف على رؤية أهلها لمستقبل الكيان السياسي للبحرين في 30 مارس 1970، فقابل الوفد نحو 150 جمعية ومؤسسة ودائرة، إضافة إلى المجموعات والأفراد من المواطنين الذين وفدوا إلى مكتب اللجنة لإبداء رأيهم في هوية البحرين ومستقبلها.

وبعد الإقامة في البحرين لمدة تزيد عن أسبوعين؛ استنتجت اللجنة في تقريرها الذي رفع إلى مجلس الأمن في 30 أبريل 1970 أن أهل البحرين: "أجمعوا في الواقع على رغبتهم في دولة مستقلة استقلالاً تاماً، وقالت الأغلبية الساحقة أنها تريد أن تكون هذه الدولة عربية، وأضافت أن معظم من قابلتهم من الشبان يرون أن البحرين جزء من الكيان العربي الكبير، وختمت اللجنة تقريرها بالقول أن أكثرية سكان البحرين يريدون إقامة دولة عربية بعد الاستقلال"، وأثنى التقرير على الطريقة التي استقبلت بها اللجنة في البحرين والهدوء الذي خيم على البلاد أثناء تواجدها، وبالأسلوب الذي عبر فيه الناس عن آرائهم بنظام ودون تعصب، وأضافت أنها قامت بأعمالها في جو من الحرية حيث لم يتأثر أحد نتيجة للتعبير عن رأيه، ولم تحدث خلافات تعكر الأمن، كما هنا المندوب البريطاني في كلمته بمجلس الأمن شعب البحرين الذي أظهر: "الوقار واللفظ والثبات والثقة بالنفس".

وقد نتج عن ذلك الإجماع الشعبي اعتراف الأمم المتحدة بكيان البحرين السياسي ونظام الحكم القائم فيه من خلال عملية الاستفتاء التي أقرها مجلس الأمن بالإجماع في الموافق 10 مايو 1970، ونص القرار على: "الترحيب بما استنتجه وتوصل إليه التقرير، وخاصة النص الذي يقول: إن أغلبية شعب البحرين الساحقة ترغب في الحصول على اعتراف بهويتهم في دولة مستقلة ذات سيادة وحرية في تقرير علاقاتها بالدول الأخرى".

وإذا افترضنا غياب هذه الحقائق عن الكتاب والصحفيين الغربيين لعدم اطلاعهم على تاريخ البحرين؛ إلا إنه من الصعب تبرير تجاهل كل من: "باريت" و"كريستوفر" لميثاق العمل الوطني الذي تم إقراره في فبراير 2001 باعتباره عقداً اجتماعياً مكتوباً ينظم العلاقة بين الشعب والحكم، حيث بلغ مجموع المواطنين المشاركين في عملية التصويت 196.262 مواطناً من بين 217.579 مواطناً تمت دعوتهم للتصويت، أي بنسبة 90.2% وهي من أعلى نسب المشاركة في الديمقراطيات المعاصرة، وأجمع المواطنون على موافقتهم على ما ورد في الميثاق؛ إذ بلغ عدد الأصوات الموافقة عليه: 194.888 صوتاً أي بنسبة 98.4%، مما يدل على قناعة الشعب بما ورد فيه من مبادئ نصت على أن: "العدل أساس الحكم، والمساواة وسيادة القانون، والحرية، والأمن والطمأنينة، والعلم، والتضامن الاجتماعي وتكافؤ الفرص بين المواطنين، هي دعائم للمجتمع تكفلها الدولة".

⁹ الخليفة وأبا حسين (2005) تاريخ آل خليفة في البحرين. ص 262.

كما تضمن الميثاق بنوداً تتعلق بكفالة الحريات الشخصية والمساواة بين المواطنين وضمن الحقوق الأساسية لهم وأهمها: حرية الاعتقاد، وحق العمل والمشاركة في الشؤون العامة، ونص الميثاق كذلك على: سيادة القانون واستقلال القضاء، وإنشاء برلمان مكون من مجلسين، أحدهما يتم انتخاب أعضائه عبر الانتخاب الحر المباشر، بمشاركة المرأة تصويتاً وترشيحاً، والآخر يعين أعضاؤه من أصحاب الخبرة والاختصاص، والفصل بين السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية.

وعلى الرغم مما ورد في الميثاق من معان ومفاهيم سامية؛ إلا أن الملك حمد بن عيسى آل خليفة قد أكد (لدى التصديق على نص الميثاق) على أن مسيرة التطوير والتنمية لا تتوقف عند ذلك المستوى، بل أعلن أن هذه التجربة: "ليست نهاية المطاف وأن الديمقراطية في البحرين في تطور متواصل".

فما هو المبرر لتجاهل هذه الحلقات المهمة من التطور السياسي الذي ينظم العلاقة بين السلطة والمجتمع لدى الباحثين الغربيين؟ خاصة وأن كبار القادة الغربيين كانوا يؤكدون طوال العقد الأول من الألفية الثالثة على أن تطور نظام الحكم في البحرين يمثل نموذجاً يحتذى به في المنطقة.

وهل يسوغ إلغاء هذه المنجزات المهمة في مجال تطوير النظم وتحديثها في ظل فورة أنية ترى الباحثة كينينمونت ضرورة القفز عليها وصياغة "عقد جديد" يمكن القبول من خلاله بتحقيق "منجزات سريعة" تهدف إلى تهدئة الجماهير؟

التفسيرات المغايرة لنظرية "العقد الاجتماعي": سلطة المؤسسة الدينية على الدولة المدنية

يصعب تناول نظرية العقد الاجتماعي في البحرين دون التعرض للدعوات التي تطلقها بعض الجهات الدينية لتأسيس نظام تعاقدى يجعل للفقيه السلطة على مؤسسات الحكم. ولتحقيق هذه الصياغة الجديدة فإن هذه الجهة ترى بأنه لا بد من إشراف هيئة دينية على صياغة العقد الاجتماعي الجديد، وتضفي عليه الشرعية وتلزم مؤسسات الحكم على العمل بمقتضاه.

والحقيقة هي أن نظرية هذه الفئة إلى دور المجلس الديني في الوصاية على مؤسسات الحكم هي أقرب إلى أساطير القرون الوسطى منها إلى واقع الدولة المدنية الحديثة، حيث يحاول منسوبوها إضفاء قدسية على المجلس مبالغ فيها، ومنح رجال الدين سلطة كهنوتية-سياسية من خلال الحصول على توكيلات وتزكيات من إيران والعراق ولبنان.

ونتيجة لهذه الرؤية المغلقة فقد رفضت هذه المجموعة مسار الدولة المدنية منذ المراحل الأولى لانطلاقها عقب إقرار الميثاق، وعملت على إصدار البيانات التي تحرم المشاركة في العملية السياسية، وعرقلت مشاريع الإصلاح والتحديث من خلال فتاوى تصدر عن مجلس لا يتمتع بالشرعية ولا يلزم أتباع المذهب الواحد فضلاً عن أتباع المذاهب الأخرى في المجتمع.

ومن خلال متابعة التصريحات والبيانات الصادرة عن هذه الجهة، يمكن ملاحظة قيامها بربط أي حوار في البحرين مع شرط تشكيل مجلس تأسيسي يخضع لإشراف رجال الدين، وهي مناورة كلاسيكية تهدف إلى رهن زمام المبادرة السياسية تحت سيطرة الفقيه، وتنتقل من

رؤية متشددة نشأت في ستينيات القرن المنصرم وتطورت في الحوزات الدينية بالنجف وقم، وتولى المجمع العالمي لأهل البيت في طهران التسويق لها. وفي الوقت الذي تتقدم فيه مختلف القوى السياسية بأطروحات ذات طابع حدائي يتناسب مع المستجدات التي طرأت في الألفية الثالثة؛ إلا أن الوعي السياسي لهذه المجموعة لا زال يراوح عند مرحلة تكون منطلقاتها النظرية في نهاية الستينيات من القرن المنصرم. ومن المثير للانتباه هو أن هذه المجموعة الدينية كانت أكثر المستفيدين من مشروع الإصلاح السياسي في البحرين خلال العقد الماضي؛ فقد استفاد زعماء هذه المجموعة من مراسيم العفو، ومن الانفتاح السياسي والاجتماعي، ومن قوانين حرية التعبير لتشكيل سلطة دينية افتراضية. إلا إنه من غير الممكن القبول بالدعوات التي تطلقها هذه المجموعة لصياغة "عقد اجتماعي" من منظور ديني يفرض رؤية أحادية، وذلك من خلال مجلس غير شرعي يلغي المكونات الأخرى للمجتمع ويدعي الوصاية على مؤسسات الإدارة والحكم. يرى جان جاك روسو أن الدوافع الحقيقية للمنادين بمفهوم "العقد الاجتماعي" تكمن في ظهور فئة منتفعة جديدة نجحت في تحقيق جملة من المكتسبات التي تريد أن تحافظ عليها وتصونها من خلال تأسيس "عقد" ينصّ على توفير الحرية والمساواة، لكنه في حقيقة الأمر لا يعدو أن يكون أداة سياسية تمكّن هذه المجموعة الجديدة من الهيمنة على مؤسسات الحكم